مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

ورقة سياسات

الاقتصاد الأردني في المؤشرات العالمية

الواقع والتحديات وآفاق الإصلاح

مركز مؤشر الأداء | كفاءة
عمان، الأردن
يوليو / تموز 2026

الملخص التنفيذي

شهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة الممتدة من عام 2019 وحتى منتصف عام 2025 تحولات هيكلية عميقة عكستها المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث واجهت المملكة سلسلة من التحديات المركبة بدأت بتداعيات جائحة كورونا وصولاً إلى الأزمات الجيوسياسية الإقليمية الراهنة. وتُظهر البيانات المحدثة أن الاقتصاد الأردني أثبت مرونة ملحوظة، إذ سجل نمواً حقيقياً بنسبة 2.7٪ في الربع الأول من عام 2025 مدعوماً بأداء قطاعي الصناعة والزراعة، كما حقق الأردن تقدماً نوعياً في مؤشر التنمية البشرية الصادر في مايو 2025 ليحرز المرتبة 100 عالمياً بدرجة 0.754، مما يعكس تحسناً ملموساً في مستويات الرفاه والخدمات الأساسية.

ورغم هذه الإيجابيات، لا يزال الاقتصاد يواجه فجوة قائمة بين الأداء الفعلي ومستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، خاصة في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة فوق حاجز 21٪، وتصاعد عبء الدين العام الذي ناهز 117.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فبراير 2025. وتخلص الورقة إلى ضرورة إعادة النظر في شمولية رؤية التحديث الاقتصادي بما يضمن عدالة توزيع آثار السياسات العامة وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، مع التشديد على أهمية صياغة استراتيجية وطنية واضحة للتخلص التدريجي من الاعتماد على الدين في تمويل الموازنة، والالتزام بمضامين كتب التكليف السامية والأوراق النقاشية لجلالة الملك كمرجعية أساسية لتوجيه السياسات نحو تحسين مستوى معيشة المواطن وتحقيق التنمية المستدامة.

المقدمة

يشهد الاقتصاد الأردني منذ عام 2019 سلسلة من التحديات والتحولات العميقة، التي تراوحت بين التداعيات الممتدة للجائحة العالمية، والأزمات الجيوسياسية المتلاحقة في المنطقة، وصولاً إلى الإصلاحات الهيكلية الطموحة التي تبنّتها الدولة. وفي خضم هذه المشهد المتسارع، تبرز الحاجة الماسة إلى رصد وتقييم أداء الاقتصاد الوطني استنادًا إلى مؤشرات قياس اقتصادية دولية معتمدة؛ تمكّن من إجراء مقارنة موضوعية بين أداء المملكة والمحيط الإقليمي والدولي، وتوفّر قاعدة معرفية دقيقة لصنّاع القرار والمحللين والجهات ذات العلاقة.

وانطلاقًا من هذه الحاجة، يُقدم مركز مؤشر الأداء | كفاءة ، ورقة السياسات الشاملة، التي تُعنى بتقييم أداء الاقتصاد الأردني في عدد من المؤشرات الاقتصادية الدولية الرئيسية خلال الفترة الممتدة بين 2019 و 2025، وهي مرحلة مفصلية اتسمت بتقلبات اقتصادية واسعة النطاق على المستويين المحلي والعالمي، وتستند هذه الورقة السياساتيه في تحليلها إلى بيانات رسمية موثوقة صادرة عن مؤسسات محلية كدائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تقارير دورية صادرة عن مؤسسات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي.

سياق التحديث الاقتصادي

تأتي هذه الورقة في سياق المتابعة الحثيثة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين كخارطة طريق وطنية عابرة للحكومات، تهدف إلى إطلاق الإمكانات لتحقيق النمو المستدام، وتوليد فرص العمل، وتحفيز الريادة، وبما أن المؤشرات الاقتصادية الدولية تعد الأداة الأبرز لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق مستهدفات هذه الرؤية، تسلط الورقة الضوء على موقع الأردن في معايير التنافسية العالمية، وجاذبية الاستثمار، وكفاءة سوق العمل، والاستقرار المالي والنقدي.

محاور ورقة السياسات الرئيسية

تركز الورقة على تشريح أداء الاقتصاد الأردني ومساره الصاعد حتّى عام 2025 عبر خمسة محاور رئيسية:

- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقي.
- نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي المتاح.
- الاستقرار النقدي (معدلات التضخم والبطالة).
- بيئة الاستثمار، والتنافسية، وممارسة الأعمال.
- درجة الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية.

مستهدفات ورقة السياسات

لا تكتفي الورقة بالرصد الرقمي، بل تُحلل العوامل الهيكلية التي شكلت هذا الأداء، وتقيس مرونة الاستجابة السياساتية للأزمات المركبة، وصولاً إلى تقديم توصيات استراتيجية ومستقبلية تدعم مسار التحول الاقتصادي المنشود، بما يتوافق مع الرؤية الملكية الشاملة للمستقبل.

أولاً: تحليل مؤشرات القطاع الخارجي والنمو

الناتج المحلي الإجمالي

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي المؤشر المركزي والأداة الأكثر شمولاً لقياس كفاءة الأداء الاقتصادي الكلي لأي دولة؛ فهو لا يعكس الحجم الكمّي للاقتصاد الفعلي فحسب، بل يُمثل مرآةً حقيقية تعبّر عن جودة واتجاهات النشاط الاقتصادي، ومدى قدرة الدولة على توليد قيمة مضافة مستدامة من خلال إنتاجها المحلي.

تكمن الأهمية الاستراتيجية لتحليل هذا المؤشر في كونه الركيزة الأساسية لتقييم مدى فعالية وجدوى السياسات المالية والنقدية المتبعة، وفهم ديناميكيات التطور والتحولات الهيكلية داخل القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يمنح صناع القرار رؤية واضحة لتوجيه الاقتصاد نحو النمو المستدام وتجاوز الصدمات.

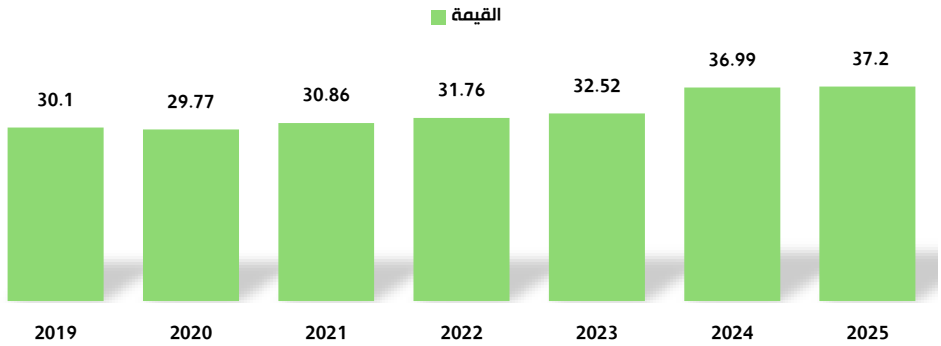

شكل (1): الناتج الإجمالي المحلي – بالأسعار الحقيقية

استقر الناتج بالأسعار الحقيقية عند 30.1 مليار دينار عام 2019 كقاعدة مرجعية، ثم انكمش بفعل الجائحة عام 2020 إلى 29.77 مليار دينار، وبفضل حزم التسهيلات المرنة تعافى تدريجياً ليسجل 30.86 ملياراً عام 2021، و 31.76 ملياراً عام 2022، و32.52 ملياراً عام 2023. وفي عام 2024، حقق قفزة نوعية مسجلاً توسعاً كبيراً ليتعافى النشاط ليصل الى 36.99 مليار دينار، اما في عام 2025 فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي الى ما يعادل تقريباً 37.2 مليار دينار أردني.

التفسير التحليلي لعام 2025

يُظهر وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 37.2 مليار دينار أردني في عام 2025 دلالات اقتصادية وهيكلية هامة وفقاً لسياق السنوات السابقة:

- مرحلة الاستقرار بعد الطفرة: بعد القفزة الكبيرة والنوعية التي تحققت في عام 2024 (التي بلغت 37 ملياراً)، دخل الاقتصاد الأردني في عام 2025 مرحلة "الاستقرار النسبي والمحافظة على المكتسبات"، حيث استمر النمو ولكن بوتيرة أهدأ (زيادة تقارب 200 مليون دينار).

- استيعاب الصدمات الخارجية الممتدة: يشير هذا الرقم إلى نجاح السياسات النقدية المحلية في امتصاص الآثار التراكمية للتحديات الإقليمية (مثل أزمات الملاحة وتراجع السياحة في أواخر 2023)، وتحويلها إلى حالة من الثبات الإنتاجي.

- بالرغم من تسجيل الاقتصاد الأردني مؤشرات إيجابية واضحة تمثلت في نمو الصادرات الوطنية بنسبة تقارب 10٪ وقفزة بتدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة وصلت الى 25.1٪، إلا أن الأثر المباشر لهذه الأرقام بقي محصوراً في قطاعات محددة دون أن ينعكس بشكل ملموس على القوة الشرائية الكلية، فبمجرد أن تلاشت طفرة "الطلب المكبوت" المؤقتة التي أنعشت حركة الأسواق محلياً، انكشف الواقع الهيكلي الهش. حيث واجهت الأسواق الداخلية حالة من التباطؤ والجمود في مستويات الطلب المحلي.

معدل النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

انكمش النمو في عام 2020 ليصل إلى -1.1٪ بفعل جائحة كورونا، إلا أنه عُدّ من أفضل المعدلات عالمياً بفضل إجراءات البنك المركزي ودعم الضمان الاجتماعي للمنشآت والعاملين، ثم قفز النمو في عام 2021 محققاً تعافياً جزئياً بنسبة 3.7٪، ثم استمر بالتعافي التدريجي حتى تباطأ في عام 2024 إلى 2.5٪؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ما أكّد انكشاف الاقتصاد الأردني على المتغيرات الخارجية.

أما عام 2025 فقد شهد تحسناً ملحوظاً؛ حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 3.0٪ بالأسعار الثابتة. ويعكس هذا الرقم قدرة الاقتصاد على تجاوز ضغوط عام 2024 والعودة إلى مسار نمو تصاعدي مستقر، مستفيداً من نجاح الإصلاحات الهيكلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية.

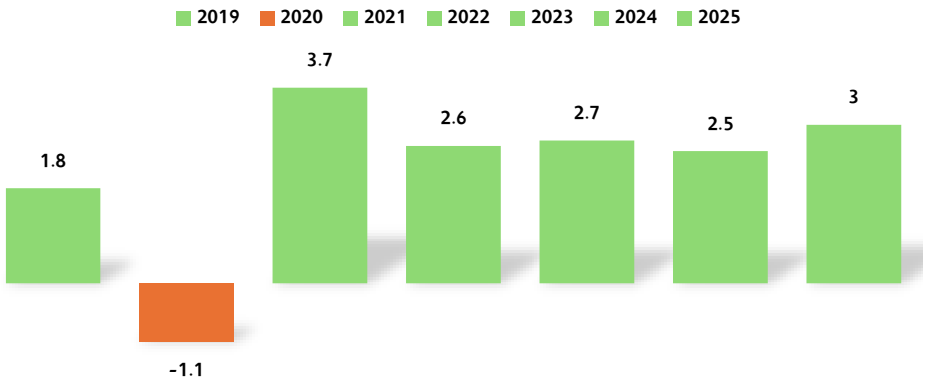

شكل (2): معدل النمو الاقتصادي - مئوي

اما نصيب الفرد بالأسعار الجارية فقد بلغ حوالي 4,170 دولاراً عام 2019، وتراجع في عام 2020 إلى 4,022 دولاراً بسبب الجائحة، ومع بدء التعافي ارتفع المؤشر تدريجياً عام 2021 إلى 4,183 دولاراً، وواصل صعوده ليبلغ ذروته الاسمية عام 2024 عند 4,705 دولارات. عُزي هذا النمو الاسمي إلى عودة النشاط، واستقرار صرف الدينار مقابل الدولار، والإصلاحات الاقتصادية، إلا أنه في عام 2025 تراجع ليصل إلى 4,065 دولاراً.

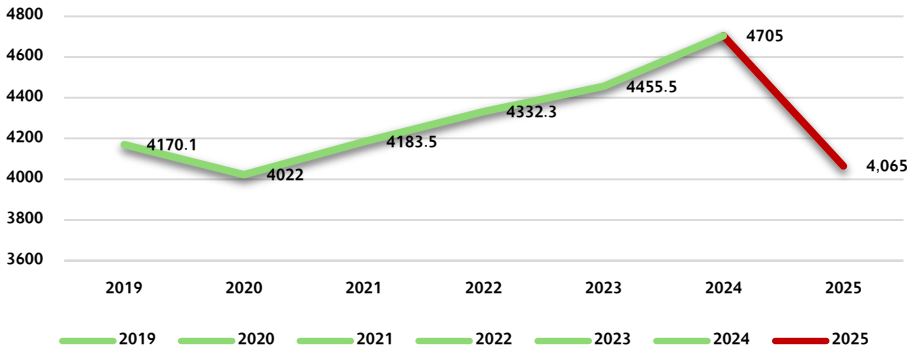

شكل (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

التناقض بين النمو والواقع الفردي

تكشف مؤشرات عام 2025 عن مفارقة اقتصادية "فجوة هيكلية" تستدعي القراءة المعمقة:

- نمو كلي مقبل تراجع فردي، فرغم أن الاقتصاد ككل حقق نمواً حقيقياً إيجابياً بنسبة 3.0٪، إلا أن نصيب الفرد الاسمي انخفض بشكل ملموس إلى 4,065 دولاراً (مقارنة بـ 4,705 دولارات في 2024)، ويُعزى هذا التباين إلى أن النمو الديموغرافي والسكاني "الناتج عن الهجرات أو الزيادة الطبيعية" يتجاوز ويتسارع بشكل أكبر من قدرة النمو الاقتصادي الكلي على مواكبته.
- تآكل الرفاه الفعلي، يثبت هذا التراجع التحذير الهيكلي من أن المؤشرات الاسمية لا تعكس الواقع؛ فمع الأثر التراكمي للتضخم السابق (الذي تجاوز 4-5٪ في بعض السنوات)، فإن الهبوط الاسمي لنصيب الفرد في 2025 يؤكد تراجع القوة الشرائية الحقيقية ومستوى المعيشة الفعلي للأفراد، ويوضح عدم عدالة توزيع ثمار التنمية أو الفروقات في الدخل الحقيقي داخل المجتمع.

ثانياً: مؤشرات القطاعات الاخرى

مؤشر البطالة

تُعدّ البطالة من أبرز التحديات الهيكلية المزمنة في الأردن، والمحدد الرئيسي لمدى قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل. وقد مرّ المؤشر خلال السنوات الأخيرة بالكثير من المنعطفات، حيث سجلت البطالة ٪19.1 عام 2019 نتيجة اختلالات هيكلية مسبقة، ثم قفزت بشكل حادّ مع جائحة كورونا عام 2020 إلى ٪22.7، لتصل إلى ذروتها التاريخية عام 2021 عند ٪24.1 بسبب الإغلاقات وتضرر قطاعات السياحة والنقل.

ثم بدأ التعافي بمعدل تدريجي وبطيء مسجلاً ٪22.8 عام 2022، ثم ٪21.9 عام 2023، ليستقر عند ٪21.4 عام 2024، ورغم الهبوط فقد ظلت المعدلات مرتفعة جداً لغياب التطبيق الفعلي للحلول، خاصة في المحافظات وضيق قدرة القطاعات كثيفة التشغيل على التوظيف، ومع عام 2025 واصل معدل البطالة تراجعه الطفيف ليبلغ ٪21.2 بين الأردنيين، ولتكشف البيانات عن فجوة جندرية عميقة داخل سوق العمل؛ حيث استقرت البطالة بين الذكور عند ٪18.6، في حين تفاقمت بشكل حاد بين الإناث لتصل إلى نحو ٪32.7.

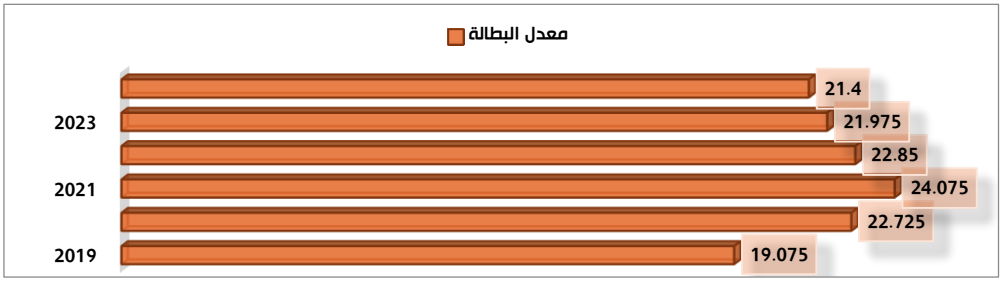

شكل (4): معدل البطالة بالنسبة المئوية

يؤكد استقرار البطالة عند ٪21.2 في عام 2025 أن التراجع لا يزال بطيئاً ولا يعكس حلولاً جذرية؛ فالنمو الاقتصادي لم يترجم بعد إلى فرص عمل كافية لامتصاص التركيبة السكانية الشابة، كما أن وصول بطالة الإناث إلى قرابة ثلث القوة العاملة النسائية ٪32.7 يمثل هدرًا لفرص التنمية ويستدعي سياسات نوعية لدمج المرأة في سوق العمل وتحفيز الاستثمارات في المحافظات.

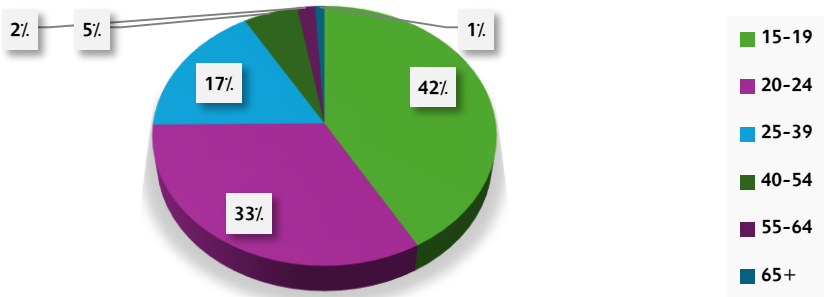

شكل (5): معدل البطالة حسب الفئة العمرية

مؤشر الازدهار العالمي

يُعدّ مؤشر الازدهار العالمي، الصادر عن معهد "ليجاتوم" في بريطانيا، أداة دولية شاملة لقياس جودة الحياة والرفاهية؛ إذ يتجاوز قياس الناتج المحلي الإجمالي ليعتمد على 12 ركيزة أساسية هي: (جودة الاقتصاد، وظروف المشاريع، والحوكمة، والتعليم، والصحة، والأمن والسلامة، والحرية الشخصية، ورأس المال الاجتماعي، وبيئة الاستثمار، والبنية التحتية والوصول إلى الأسواق، وظروف المعيشة، والبيئة الطبيعية).

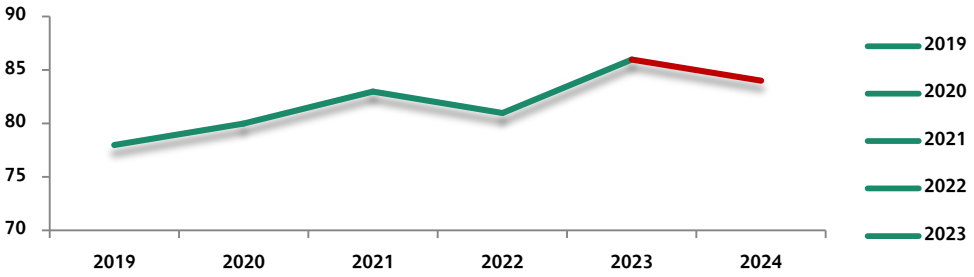

شكل (6): مؤشر الازدهار

شهد تصنيف الأردن في مؤشر الازدهار العالمي تراجعاً وتذبذباً ملموساً يوضح حجم التحديات التراكمية التي واجهت الدولة؛ فبعد أن سجلت المملكة في عام 2019 مستوى جيداً نسبياً من الاستقرار بحلولها في المرتبة 78 عالمياً، لا سيما في قطاعات التعليم والصحة والحوكمة، عاد التصنيف ليتراجع خلال عامي 2020 و2021 إلى المرتبتين 80 ثم 83 على التوالي بفعل جائحة كورونا وما تلاها من ضغوط حادة على القطاع الصحي، وانكماش اقتصادي، وارتفاع في معدلات البطالة، وتباطؤ في حركة الاستثمار.

ورغم أن عام 2022 حمل تحسناً طفيفاً ومؤقتاً بصعود الأردن إلى المرتبة 81 مع بدء التعافي الاقتصادي، إلا أن استمرار معدلات الفقر وغلاء المعيشة كبح تحقيق أي تقدم حقيقي، ليعود التصنيف ويتراجع في عام 2023 إلى أدنى مستوياته في الفترة المدروسة، مستقراً عند المرتبة 86 جراء تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الثقة بالمؤسسات، وغياب الحلول الجذرية الفاعلة، أما بالنسبة لعام 2024 فقد أشارت التوقعات التقديرية في ذلك الوقت إلى إمكانية تحسن وتصحيح المسار النسبي لوصول الأردن إلى المرتبة 84 عالمياً، وتبقى تقديرات عام 2025 مبهمة لحين إصدار النسخة الجديدة من مؤشر الازدهار الذي أشار معهد ليجاتوم الى وجود تحديثات وتطوير على منهجيته في النسخة المتوقع صدورها هذا العام.

مؤشر التنمية البشرية

شهد أداء الأردن في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "وهو مؤشر مركب يقيس الرفاهية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية :الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة" تحولات واضحة تعكس مدى مرونة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الصدمات، فبعد أن حققت المملكة قيمة بلغت 0.750 في عام 2019، تراجع الأداء الحيوّي خلال عامي 2020 و2021 نتيجة التداعيات العميقة لأزمة كورونا التي كشفت عن هشاشة واضحة في بعض القطاعات الأساسية.

ومع الدخول في مرحلة التعافي، تقدّم أداء الأردن مجدداً لتتجاوز درجته مستويات ما قبل الجائحة وتصل إلى 0.754 في عام 2023 وفقاً للتقرير الصادر في 6 مايو 2025، محرزاً تقدماً وضعه في الترتيب 100 عالمياً. واستمراراً لهذا المسار التصاعدي، تمكن الأردن من تحسين موقعه العالمي مجدداً ليرتفع إلى المرتبة 99 من أصل 193 دولة على مستوى العالم لعام 2024، مما يعكس استعادة القطاعات التنموية لزخمها وتطور مستويات جودة الحياة والتعليم والصحة بشكل نسبي.

السنة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي
2019	0.744	98
2020	0.740	93
2021	0.736	98
2022	0.736	99
2023	0.754	100
2024	0.754	99

مؤشر الحرية الاقتصادية

يُعدّ مؤشر الحرية الاقتصادية أداة دولية بالغة الأهمية لقياس مدى انفتاح الاقتصاد الأردني وقدرته على توفير بيئة عمل مرنة ومحفزة للاستثمار بناءً على ركائز أساسية كحرية التجارة، والعبء الضريبي، وحجم الإنفاق الحكومي، وسيادة القانون، وكفاءة السوق. وفي ظل التحديات الإقليمية والدولية تعكس حركة هذا المؤشر في الأردن ارتباطاً وثيقاً بين استقرار المالية العامة وتنافسية مناخ الأعمال؛ حيث بدأ المؤشر مساره في عام 2019 عند مستوى إيجابي بلغ 66.5 نقطة مستفيداً من الإصلاحات الهيكلية المتزامنة مع تسجيل أدنى مستوى للعجز المالي بنسبة 3.3٪، غير أن هذا التقدم سرعان ما واجه ضغوطاً متراكمة مع تفشي جائحة كوفيد-19 بين عامي 2020 و2022، مما اضطر الحكومة إلى التوسع في الإنفاق وزيادة الدين العام، لينحدر المؤشر إلى 60.1 نقطة بفعل تراجع مرونة سوق العمل وهبوط الثقة بالسياسات التنظيمية.

واستمراراً لهذه الاختلالات الهيكلية والتحديات المرتبطة بحوكمة السوق والانفتاح التجاري، واصل المؤشر تراجعه التدريجي خلال عامي 2023 و2024 ليسجل 58.8 نقطة ثم 58.0 نقطة على التوالي وهو أدنى مستوى له خلال هذه الفترة، وعند تقاطع هذا المسار التراجعي مع الواقع المالي المستجد لعام 2025 تظهر بوضوح ثنائية الضغوط والفرص؛ فمن جهة يشكل استمرار العجز المالي الكلي عند 5.2٪ وبقاء الدين العام فوق حاجز 108.2٪ والذي كسر في فبراير 2025 حاجز 117.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي عبئاً مباشراً يقيد تصنيف الحرية الاقتصادية للمملكة.

ولكن من جهة أخرى، تبرز ركائز قوية داعمة لاستعادة الثقة وتحسين جاذبية بيئة الأعمال، تتمثل في الاستقرار النقدي المتين مع بقاء التضخم عند 1.77٪، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى رقم قياسي يناهز 25.5 مليار دولار، فضلاً عن القفزة النوعية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي نمت بنسبة 25.1٪ متجاوزة حاجز المليار دولار. هذا التمازج يؤكد أن كسر حلقة التراجع يتطلب تسريع وتيرة الإصلاحات العميقة، وإعادة هندسة أولويات الإنفاق، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص لاستعادة التنافسية الاقتصادية للمملكة على الخارطة الدولية.

كوابح الحرية الاقتصادية

- حجم الحكومة والعبء المالي: استمرار العجز المالي الكلي عند 5.2٪ وبقاء الدين العام فوق حاجز الـ 108.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو 82.8٪ باستثناء الضمان، يمثلان ضغطاً مباشراً على بند "الصحة المالية وحجم الحكومة" في المؤشر.
- تزاحم الائتمان: الارتفاع المضطرد في كلفة خدمة الدين "الفوائد" لتصل إلى 2,016.1 مليون دينار - بما يمثل أكثر من 16.1٪ من موزانة عام 2025 - يحد من قدرة الدولة على تقديم تسهيلات وحوافز مالية مرنة للقطاع الخاص.

ثالثاً : مؤشرات قطاع المالية العامة

مؤشر العجز الحكومي صافي النفقات والإيرادات

تشير البيانات المتعلقة بالعجز المالي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2019 وحتى عام 2025 إلى نمط هيكلي مستمر في اختلال التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، حتى بعد احتساب المنح الخارجية، وقد سجل العجز بعد المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي معدلات متذبذبة لكنها بقيت ضمن نطاق مرتفع نسبيًا؛ حيث تراوحت بين 3.3٪ في أدنى مستوياتها عام 2019 وصولاً إلى ذروتها عند 6.5٪ في عام 2021 نتيجة تداعيات الجائحة، لتدخل بعدها مرحلة الاستقرار النسبي حول 5٪ - 5.6٪ في الأعوام التالية حتى عام 2024.

وامتداداً لهذا المسار، سجل عام 2025 عجزاً مالياً كلياً "بعد المنح" بلغ 2,256.3 مليون دينار، وهو ما يمثل 5.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً استمرار هذا الاتجاه العام، مما يعكس هذا الاتجاه التصاعدي والمستقر للعجز جملة من التحديات البنيوية والصدمات الخارجية التي واجهت المالية العامة للدولة، ويمكن تفكيكها إلى المحاور التالية:

- محدودية الإيرادات وضيق القاعدة الضريبية، حيث تواجه المالية العامة فجوة واضحة بين الإيرادات المحلية والاحتياجات المتزايدة للإنفاق، فبالرغم من نمو الإيرادات المحلية في عام 2025 بنسبة 6.5٪ لتصل إلى 9,414.7 مليون دينار مدفوعة بنمو حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح، إلا أن النظام الضريبي ما زال يعاني من تحديات بنيوية تتعلق بضعف القاعدة العامة والاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة، مما يحد من كفاءته في تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم النمو المستدام.

- يُظهر الارتفاع الحاد في نسب العجز عام 2021 عمق الصدمة التي خلفتها جائحة كورونا، والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانكماش الإيرادات الضريبية والسياحية، مقابل قفزة اضطرارية في النفقات الصحية والاجتماعية.

- صلابة النفقات الجارية وضغوطات التمويل، إن استمرار تسجيل عجز مرتفع فوق حاجز 5٪ في الأعوام 2023 و 2024، ووصولاً إلى 2025 بواقع 5.2٪، يرجع بشكل أساسي إلى "صلابة" النفقات الجارية التي بلغت 10,277.3 مليون دينار عام 2025، وتتمثل هذه الضغوط في بندي رواتب وأجور الجهازين المدني والعسكري، والتقاعد، بالإضافة إلى الارتفاع المضطرد في خدمة الدين العام "الفوائد" التي استنزفت وحدها 2,016.1 مليون دينار في عام 2025. هذا الهيكل الإنفاقي يترك مساحة ضيقة للمناورة المالية على الرغم من القفزة التي سجلتها النفقات الرأسمالية في عام 2025 بنسبة 23.3٪ لتصل إلى 2,016.1 مليون دينار تماشياً مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

تقييم السياسات الإصلاحية والآفاق المستقبلية

تُثبت البيانات أن استقرار نسب العجز عند مستويات تفوق 5٪ في السنوات الأخيرة، على الرغم من البرامج والإجراءات الإصلاحية الهيكلية التي تم تبنيها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، يشير إلى أن الجهود المبذولة ما زالت بحاجة إلى عمق أكبر لمعالجة الجذور البنيوية للأزمة، ومما زاد من عمق هذه التحديات في عام 2025 هو التراجع الملحوظ في المنح الخارجية التي انخفضت لتسجل 622.4 مليون دينار، مما يؤكد عدم استقرار هذا البند كأداة لتمويل الموازنة على المدى الطويل.

بناءً على ذلك، يصبح من الضروري والمستعجل للمرحلة المقبلة الانخراط في مراجعة شاملة وعميقة لسياسات الإنفاق العام، تتجاوز الحلول المؤقتة نحو إعادة هندسة جذرية لأولويات الإنفاق الحكومي، ويتطلب هذا التحول تبني منهجية "الموازنة الصفرية" أو "موازنة الأداء"، التي تعيد تقييم الجدوى الاقتصادية لكل بند إنفاقي، والتركيز على توجيه الموارد المتاحة نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والمحفزة للنمو، بالتوازي مع كبح نمو النفقات الجارية غير المبررة وتأطير كلفة خدمة الدين العام التي باتت تستنزف حيزاً مالياً مساوياً للإنفاق الرأسمالي بالكامل.

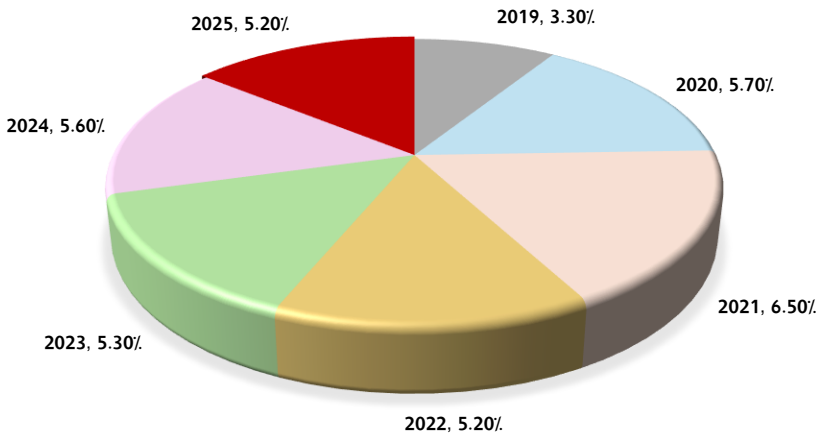

شكل (7): العجز الحكومي صافي النفقات والإيرادات

التوصيات والأثر

- حوكمة الاستدانة وإطلاق "الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من تمويل الموازنة بالدين"، وذلك عبر إعداد استراتيجية وطنية ملزمة ذات أهداف زمنية محددة وآليات تنفيذ واضحة للتخلص التدريجي من الاعتماد على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة العامة، بالتوازي مع مأسسة "هندسة الدين" عبر حظر استخدام عوائد القروض لتغطية النفقات الجارية "كالرواتب والفوائد" وحصرها بالكامل للمشاريع الاستثمارية.

  الهدف والأثر: كسر الحلقة المفرغة للمديونية التي استنزفت فوائدها 2,016.1 مليون دينار في عام 2025، بما يعادل سدس الموازنة (16.1٪) لنفس العام وضمان أن أي اقتراض يقابله بناء أصول إنتاجية ترفع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يخفض المديونية كقيمة مطلقة ونسبة مئوية بشكل ذاتي مستدام.

- دسترة "العدالة الاجتماعية" في السياسات العامة وتوزيع الأعباء والمكتسبات، وذلك عبر إعادة صياغة السياسات المالية والاقتصادية العامة (بما فيها السياسات الضريبية والإنفاقية) لضمان مراعاتها التامة لمصالح مختلف فئات المجتمع، وتحقيق العدالة المطلقة في توزيع آثارها، من خلال توسيع القاعدة الضريبية أفقياً ومكافحة التهرب، بدلاً من تعميق العبء على الملتزمين.

  الهدف والأثر: حماية الطبقتين الوسطى ومحدودة الدخل من الآثار الانكماشية للإصلاحات المالية، ومعالجة تشوهات النظام الضريبي غير المباشر لتعزيز كفاءة السوق ودعم التنمية المستدامة وعدالة التوزيع.

- تعزيز "الثقة والمشاركة الشعبية" عبر الشفافية وحوكمة الخدمات، عبر تبني سياسات وإجراءات تنفيذية تهدف إلى تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، من خلال تكريس مبدأ تكافؤ الفرص، ورفع جودة الخدمات الأساسية (كالتعليم، الصحة، والنقل)، وإشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة أولويات الإنفاق التنموي.

  الهدف والأثر: الانتقال نحو "موازنة الأداء والشفافية"، حيث يشعر المواطن بأثر الإنفاق العام والمشاركة في اتخاذ القرار، مما يبني جداراً من الثقة المتبادلة ويسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- الالتـزام بالموجّهـات الملكيـة "كتـب التكليـف السـامية والأوراق النقاشـية" كإطـار مرجعي، وذلك عبر مأسسة الالتزام الصارم بمضامين كتب التكليف السامية والأوراق النقاشية لجلالة الملك كخارطة طريـق عـابرة للحكومـات، وتوجيـه كافـة السياسـات الحكومية والتشريعات نحو غايتها الأسمى وهي "تحسين مستوى معيشة المواطن، وتمكينه اقتصادياً، وتعزيز التنمية الشاملة".

الهدف والأثر: ضمان التناغم والتكامل بـين الرؤيـة السياسـية والخطـط الاقتصـادية للدولـة، وتحويـل الأوراق النقاشـية المرتكـزة علـى المواطنـة الفاعلـة والعدالـة وسيادة القانون إلـى بـرامج عمـل حكوميـة قابلـة للقيـاس، ممـا يسـرع مـن وتيـرة التعافي الاقتصادي الشامل .

- إطلاق حزمة "التحفيز التنظيمي" لرفـع تصـنيف الحريـة الاقتصـادية، وذلـك مـن خـلال تشكيل لجنـة عليـا عـابرة للـوزارات لتفكيـك المعيقـات البيروقراطيـة وتقليـص حجـم التدخل الحكومي في الأسواق، عبر أتمتة منظومة التـراخيص الاسـتثمارية بالكامـل، وتسييل الأطر التنظيمية لتصـبح أكثـر مرونـة، وتطـوير قـانون العمـل لزيـادة إنتاجيـة ومرونة الوظائف.

الهدف والأثر: معالجة مكـامن الضـعف الهيكليـة التـي تسـببت فـي هبـوط مؤشـر الحرية الاقتصادية إلى 58.0 نقطة، واستثمار ركائز الاسـتقرار النقـدي "الاحتياطيـات القياسية والتضخم المنخفض" لتحويل المملكة إلـى منصـة إقليميـة جاذبـة تفـوق مستهدفاتها الاستثمارية الحالية.

- الانتقال الفوري نحو "الموازنة الصفرية القائمة على الأداء"، إعـادة هيكلـة الـدورة المسـتندية لإعـداد الموازنـة العامـة عبـر التخلـي عـن آليـة "الزيـادة التدريجيـة التقليديـة"، وتبنـي منهجيـة الموازنـة الصـفرية المعـززة بمؤشـرات أداء "KPIs" واضحة.

الهدف والأثر: تفكيـك بنـود النفقـات الجاريـة "الصـلبة"، وضـمان عـدم تخصـيص أي تمويل مالي لأي جهة حكومية إلا بناءً على جدوى إنتاجية حقيقية، مما يتيح كـبح العجز الهيكلي وخلـق وفـورات ماليـة ذاتيـة توجّـه لخدمـة المجتمـع دون الحاجـة للاقتراض.

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الورقة، أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات،

أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.